

"أفضل وصف يمكن اعطائه للاقتصاد الفلسطيني هو انه اقتصاد أسير ومُقيد بفعل المعوقات والتشريعات الاسرائيلية والاتفاقيات المبرمة مع السلطات الاسرائيلية، ولذلك من المهم جدًا دراسة القوانين الاسرائيلية لمعرفة مدى تأثيرها على الحياة التجارية والاقتصادية للفلسطينيين وخاصة القابعين منهم تحت سلطة الاحتلال. ولهذا السبب قمت بقراءة واعداد ملخص بسيط لاهم القضايا المتعلقة في قانون تحديد استعمال النقد في اسرائيل الصادر عن توصيات "لجنة لوكر". هذا القانون سوف يؤثر بشكل مباشر على كل الفلسطينيين سكان مناطق الداخل والقدس، ومن المتوقع ان يؤثر بشكل مباشر ايضا على الفلسطينيين الساكنين في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة الخاضعين للسلطة الوطنية الفلسطينية ابتداءً من عام 2021 ولهذا من المهم الاطلاع عليه وعلى تعليماته وتشريعاته لتجنب أي اضرار ممكن ان تلحق بالاقتصاد الفلسطيني الضعيف اصلاً".

مع نهاية عام وبداية عام تقرر اسرائيل تقليص استعمال النقد.

أقر الكنيست الاسرائيلي في شهر اذار الماضي قانوناً يحدد من استعمال النقد في التعاملات التجارية وفرض قيود اضافية على استعمال الشيكات وذلك بهدف تعزيز الرقابة المالية على التعاملات التجارية والحد من التعاملات المالية غير المسجلة، ومكافحة التهرب الضريبي وغسل الاموال.

وسيبري هذا القانون في كافة المناطق الخاضعة للسيطرة الاسرائيلية ابتداءً من صباح يوم الثلاثاء 01/01/2019، ومن المتوقع ان يكون لهذا القانون تأثيراً كبيراً على معظم التعاملات التجارية والنقدية على مستوى الشركات، والجمعيات، والمشتغلين المرخصين، والافراد والسياح الاجانب.

القسم الاول: تحديد استعمال النقد (٦٥١٢٢٥)

1. يحظر القانون على اصحاب المهن (الاشخاص الذين يبيعون أصول أو يقدمون خدمات كجزء من سير أعمالهم بما في ذلك المؤسسات غير الربحية) ومن خلال نشاطهم التجاري من دفع او استلام دفعة نقدية في معاملتهم التجارية او التبرعات او الاعمال الخيرية تزيد عن 10% من حجم الصفقة او 11,000 شيكل، ايهما اقل.

امثلة:

- صفقة قيمتها 7,000 شيكل يمكن اتمامها كاملة باستعمال النقد.
 - صفقة قيمتها 30,000 شيكل مثلاً، يسمح للبائع او المشتري استلام او دفع 10% منها باستعمال النقد، اي 3,000 شيكل نقدًا، واما باقي المبلغ 27,000 فيجب استلامه او دفعه عبر بطاقات الائتمان او الشيكات او التحويلات البنكية.
 - صفقة قيمتها 130,000 شيكل: يسمح استلام او دفع 11,000 شيكل نقدًا (وذلك لأن 10% من الصفقة يزيد عن 11,000) وباقي المبلغ يجب استلامه او دفعه عبر بطاقات الائتمان او الشيكات او التحويلات البنكية.
2. يحظر القانون ايضاً على اصحاب المهن من استلام اي مبلغ نقدي يفوق 55,000 شيكل من أحد السياح الاجانب وذلك مقابل معاملة مالية.
3. يحظر القانون على الاشخاص العاديين (الافراد) من التعامل مع افراد اخرين في صفقات ليست في مجال العمل التجاري، مثل شراء املاك خاصة كالسيارات او العقارات وغيرهم، من استلام او دفع مبلغ نقدي يزيد عن 10% من حجم الصفقة او 50,000 شيكل، ايهما اقل.

امثلة:

- صفقة بين افراد بغرض شراء سيارة لاستعمال شخصي: ثمن السيارة 45,000 شيكل يمكن اتمامها كاملة باستعمال النقد.
- صفقة بين افراد بغرض شراء سيارة لاستعمال شخصي: ثمن السيارة 70,000 شيكل، يمكن استلام او دفع بحد اقصى 10% من الصفقة باستعمال النقد (7,000 شيكل) واما باقي المبلغ 63,000 شيكل يجب استلامه او دفعه عبر بطاقات الائتمان او الشيكات او التحويلات البنكية.
- صفقة بين افراد بغرض شراء عقار لاستعمال شخصي: ثمن العقار 600,000 شيكل، يمكن استلام او دفع بحد اقصى 50,000 شيكل من الصفقة باستعمال النقد (وذلك لأن 10% من حجم الصفقة يزيد عن 50,000 شيكل) واما باقي المبلغ 550,000 شيكل يجب استلامه او دفعه عبر بطاقات الائتمان او الشيكات او التحويلات البنكية.

القسم الثاني: تحديدات على استعمال الشيكات وتجييرها

1. يحظر القانون على اصحاب المهن من الدفع او قبول الدفع عن طريق الشيكات في نطاق عمله عن صفقة مقابل: معاملة مالية، راتب عمل، تبرع، قرض، او هدية بدون اظهار اسم المستفيد على الشيك.
2. في حالة تجيير الشيك (تحويله من شخص الى اخر) يجب اظهار اسم المستفيد ورقم هويته على ظهر الشيك.

القسم الثالث: الغرامات والعقوبات المفروضة على كل من يخالف احكام القانون

يعتمد حجم الغرامة والعقوبة على حجم مبلغ المخالفة، ومبلغ المخالفة هو مجموع المبلغ النقدي او الشيكات او الشيكات المجبرة التي لا تحتوى التفاصيل المنصوص عليها في القانون.

1. إذا كان مبلغ المخالفة حتى 25,000 شيكل - فإن نسبة العقوبة هي 15% من مبلغ المخالفة.
2. إذا تجاوز مبلغ المخالفة 25,000 شيكل وحتى 50,000 شيكل - فإن نسبة العقوبة هي 20% من مبلغ المخالفة.
3. اذا تجاوز مبلغ المخالفة 50,000 شيكل - فإن نسبة العقوبة هي 30% من مبلغ المخالفة.
4. في حالة التحايل على القانون (كتقسيم قيمة الصفقة أو تسجيل مزيف)، فإن هذه الخطوة تعتبر مخالفة جنائية حسب قانون الجنايات وعقوبتها حبس لغاية 3 سنين.

- مثال: صفقة حجمها 30,000 شيكل. المبلغ المسموح دفعه نقدًا بحسب القانون هو 10% من الصفقة اي 3,000 شيكل. لنفرض انه تم دفع مبلغ 20,000 شيكل نقدًا وهذا يعتبر مخالفة للقانون. حجم المخالفة = 17,000 شيكل (20,000 - 3,000) فبالتالي حجم العقوبة = $17,000 \times 15\% = 2,550$ شيكل.

القسم الرابع: مدى تأثير القانون على التعاملات التجارية في فلسطين

القانون الان هو مؤجل على الفلسطينيين المقيمين في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة والخاضعين لسيادة السلطة الفلسطينية وايضا تطبيقه مؤجل على الاسرائيليين الذين يتعاملون مع الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى عام 2021. ولكن القانون يجبر الاسرائيليين الذين يتعاملون في امور تجارية مع الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة على الافصاح عن تعاملاتهم المالية (راتب، تبرع، هدية، قرض) التي تزيد عن 50,000 شيكل الى هيئة منع غسيل الاموال التابعة الى وزارة العدل الاسرائيلية.

من ناحية اخرى فإنه من المتوقع ان يضح الفلسطينيون سكان مناطق ال48 والقدس كميات كبيرة من فائض الشيكال الاسرائيلي الى السوق الفلسطيني الذي يعاني اصلا من وجود فائض للشيكال مع تقاعس بنكي "هيو عالم بنك הפועלים" و "ديسكاونت بنك דיסקונט" عن تحويل فائض الشيكال لدى البنوك الفلسطينية الى الجانب الاسرائيلي بحسب اتفاقيات باريس الاقتصادية. وهذا قد يزيد المخاوف من ارتفاع التضخم في الاسواق الفلسطينية او ما قد يؤدي لربما في ارتفاع اسعار العقارات في الضفة الغربية وذلك مع زيادة الطلب عليها من فلسطيني الداخل الذين يرغبون استثمار فائض الشيكال لديهم في السوق الفلسطيني الغير نافذ حتى الان فيه قانون تحديد استعمال النقد.

وأيضاً كما هو معلوم للجميع فإن الشيكال الاسرائيلي هي عملة رسمية لدينا في فلسطين ويتم التداول بها بشكل يومي ورسمي بسبب العمال الفلسطينيين العاملين في الداخل وبسبب تسوق فلسطيني مناطق ال48 والقدس في الاسواق الفلسطينية. ولذلك فإنه أي قرار او قانون يؤخذ في اسرائيل متعلق بعملة الشيكال فإنه ينعكس فوراً في الجانب الفلسطيني ايضاً.

بالختام اتمنى ان يكون هذا الشرح الموجز البسيط قد اوفى بالغرض لعرض الامور والتغيرات على الساحة الاقتصادية وخاصة بأن القانون سوف يؤثر بشكل مباشر على الفلسطينيين المقيمين في الداخل (مناطق ال48 والقدس) وسوف يكون له تبعيات ولربما معوقات كبيرة على بعض اعمالهم. وايضاً بحسب ما ذكرت اعلاه فإن القانون هذا سوف يجري ايضاً على الفلسطينيين المقيمين في المناطق الخاضعة للسيادة الفلسطينية بعد ثلاث سنوات من بدء العمل به في اسرائيل. ولذلك من الضروري توخي الحذر وتجنب مخالفة القانون واحكامه حتى نتجنب الغرامات والعقوبات المنصوص عليها.

ا. اليكس حدوة

كلية ادارة الاعمال